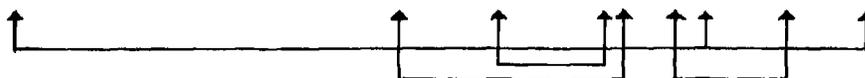


القارئ للكتاب يرى أنها تداخلت وتقاطعت وتشابكت. هكذا تداخل الجنس الأول «الإيجاز» مع الجنس الثالث «الإشارة»، ومع العاشر «التكرير»، وتقاطع الجنس الثاني «التخييل» مع الجنس الثالث: «الإشارة» (...). وتوضيح ذلك:

الإيجاز. التخييل. الإشارة. المبالغة. الرصف. المظاهرة. التوضيح. الاتساع. الانثناء. التكرير.



لم يخف هذا التداخل على المؤلف، وإنما كان يشعر به شعوراً حاداً، ولذلك نبه إليه أحياناً كثيرة، ولم ينبه إليه أحياناً أخرى. فقد كان يحيل على الجنس الذي يجب أن يكون فيه النوع، أو كان يلتبس الفروق والجهات، أو يُجَزَّى المسألة التي يتحدث عنها. وهكذا، فإنه لما تَحَدَّثَ عن المقابلة في الجنس الرابع «المبالغة» فإنه نبه إلى أنه سيقدره في الجنس السادس، ولما تحدث عن النوع الثالث من الجنس الثاني «التخييل» استدرك قائلاً: إن النوع الأول من النوع الأول من الجنس الثالث أولى به⁽³⁷⁾، كما التمس الفروق عند حديثه عن الحذف؛ قال: «الحذف الواقع هنا (...). هو اسم مشترك أو مُشَكِّكٌ لأنه مقول عليه، وعلى أحد أنواع جنس الإشارة (...). مقول في هذا الجنس العالي على نوع من أنواعه لغرض الاختصار والإيجاز والاتساع (...). وأما في الجنس العالي الآخر الذي هو الإشارة فإنه مقول منه على نوع منه لغرض الوحي والإشارة (...).»⁽³⁸⁾. وأما حديثه عن التناسب فقد كان مجزئاً. تكلم فيه في الجنس الأول «الإيجاز»، وفي الجنس العاشر «التكرير».

ليس السجل ماسي مسؤولاً عن هذا التداخل، ولكن المسؤولة عنه هي القاعدة الصلبة التي وضعها أرسطو وتوارثتها الأجيال من بعده، تتجلى في أحدث المقاربات الدلالية. وسنسوق مثلاً واحداً من نظرية الشبكات الدلالية⁽³⁹⁾ حتى يمكن درء نقد السجل ماسي بها:

(37) المتزع، ص 245.

(38) ما تقدم، ص 209.

(39) - Daniel Schutzer, *Artificial intelligence*. New-York, 1987 p. 31-36